

أبرزت مسودة مشروع الدستور التونسي التي تناقش حاليا في إطار حوار وطني خلافاً عميقة بين الكتل البرلمانية التونسية حول طبيعة النظام السياسي الذي سيتم اعتماده في البلاد مستقبلاً . وبينت مسودة مشروع الدستور التي نشرت مؤخراً مدى الخلافات القائمة بين الكتل البرلمانية في المجلس التأسيسي بخصوص صلاحيات ونفوذ كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أو بالآخرى فإن الأمر يتعلق بالاختلاف حول طبيعة النظام السياسي المستقبلي للبلاد . وكانت حركة النهضة الإسلامية التي تقود الحكومة التونسية المؤقتة قد رافعت منذ عدة أشهر من أجل تبني النظام البرلماني المحض في الدستور الجديد وبالتالي منح رئيس الحكومة جل الصلاحيات ليصبح منصب رئيس الدولة منصباً شرفياً تقريباً . ورفضت قوى المعارضة المتمثلة في الأحزاب الديموقراطية هذا الطرح ورافعت من أجل تبني النظام الرئاسي المعدل . وتحتوي مسودة مشروع الدستور على الفصول التي اختلفت فيها الكتل البرلمانية أو النقاط الخلافية المتمثلة في الصلاحيات التي سيتم منحها لرئيس الجمهورية والصلاحيات المخولة لرئيس الحكومة . وتتعلق الخلافات كذلك حول الجهة المخول لها تقديم مشاريع القوانين الأساسية للبرلمان والجهة التي يمكنها الحصول على التفويض البرلماني من أجل إصدار المراسيم . كما اختلفت الكتل البرلمانية كذلك حول صلاحيات الاشراف على الامن الداخلي والسياسة الخارجية وتعيين الوظائف العليا المدنية . ومعلوم ان مسودة مشروع الدستور عرضت على المستوى القاعدي للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني في إطار حوار وطني على ان تتم مناقشتها مع مطلع العام المقبل في جلسات عامة بالمجلس التأسيسي . وسبق للمجلس التأسيسي التونسي ان تدارس المبادئ العامة التي تتضمنها مسودة الدستور الجديد والتي تنص على مدنية الدولة التونسية ونظامها الجمهوري . كما تدارس المجلس التأسيسي الاحكام التي تنص على حرية المعتقد وتضمن حياض دور العبادة عن الدعاية الحزبية . وتنص مسودة مشروع الدستور على تأمين مكتسبات حقوق الانسان وضمان الحقوق والحريات الفردية منها والعامة كما تركز على الحياض السياسي للمؤسسة العسكرية والتزامها بحماية البلاد ووحدة ترابها فيما رافع النواب على وجوب تأسيس العلاقات مع الدول والشعوب على اساس السلم القائم على العدل . حول اسلوب تبني الدستور الجديد أكدت دوائر قانونية ان المصادقة على نص الدستور الجديد لا يمكن ان يتم إلا بتوفر ثلثي أصوات أعضاء المجلس التأسيسي البالغ عددهم 217 عضواً أي ضرورة توفر 144 صوتاً على الأقل لتمرير الصياغة الجديدة للدستور . وتنتظر حركة النهضة الإسلامية التي يبلغ عدد أعضائها 89 عضواً انضمام كتل برلمانية أخرى إليها للحصول على الأغلبية المطلقة إلا أن هذا الأمر غير مضمون بالنظر للاختلافات السائدة بين الكتل البرلمانية الحاكمة منها والمعارضة حول الكثير من الملفات وفق آراء قوى المعارضة .

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 20/12/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com